

الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق وأثره في التنمية البشرية دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2013)

أ.م. د. محمد نائف محمود
الباحثة: نور ساطع أمين
جامعة الموصل/كلية الإدارة والاقتصاد

The public expenditure on higher education in Iraq
and. Its impact on human development t an analytical
study for the period 1990-2013

Assist.Prof.Dr.
Mohammed Naeef Mahmood
College Of Administration &Economy/ Mosul Uni.

Researcher
Noor Satea Ameen

تاریخ قبول النشر ٢٠١٦/٢/٢٢

تاریخ استلام البحث ٢٠١٥/١٢/١

المستخلص:

يقدم البحث تحليلاً وافياً ومفصلاً عن أثر الإنفاق العام على التعليم العالي في التنمية البشرية في العراق ومعرفة واقع الإنفاق على التعليم العالي فيه وهل المبالغ المرصودة لهذا القطاع كافية لارتفاع بمسيرة التنمية البشرية بالاعتماد على البيانات المتاحة من قبل الجهات والمؤسسات الرسمية وأخذت هذه البيانات شكل السلسل الزمنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣).

وفي الجانب التطبيقي تم إجراء الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة (الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الالتحاق بالتعليم العالي (عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي من إجمالي عدد السكان)، عدد الجامعات الحكومية والأهلية) من أجل الكشف عن علاقة المتغيرات مع بعضها البعض ومعرفة آثارها في المتغير المستقل وهو مؤشر التنمية البشرية، وتوصل البحث إلى أنَّ الإنفاق العام على التعليم العالي لم يكن له أثراً معنوياً موجباً وكذلك عدد الجامعات.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام على التعليم العالي، التنمية البشرية.

Abstract:

This research presents a clear and detailed analysis about the impact of the public expenditure on the higher education in the human development in Iraq and identifying the expenditure impact on the higher education in Iraq and whether the amount allocated for this sector are sufficient to promote the human development relying on the data available for the official authorities. This data is represented by the time chains for the period (1990-2013).

In the practical aspect, the multi linear regression for the independent variables (expenditure for the higher education as a portion of the total local return, the average of enrollment in the higher education institutions and the number of the state and the private universities). To determine the relationship between the variables and to identify their impact in the independent variable which is the human development indicator. The researcher concluded that the public expenditure on the higher education and the number of the universities had no positive significant impact.

Keywords: public expenditure on the higher education, human development.

المقدمة:

تختلف الحكومات فيما بينها في الإنفاق على التعليم العالي (نسبة إلى GDP)، وتنعكس هذه الاختلافات في جهود الحكومات في زيادة مخزونها الوطني من رأس المال البشري. وفي الوقت نفسه يتوجب على الحكومات زيادة مخصصات الموجهة لمؤسسات التعليم العالي بشكل عام وبشكل خاص نفقات البحث العلمي والتطوير والموارد البشرية، التي تصب في صالح تنمية رأس المال البشري، وذلك لما تقوم به مؤسسات البحث العلمي من دور حيوي في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، من أجل ذلك لابد من أن تحصل على الأموال اللازمة على أساس قواعد شفافة تشجع المنافسة بين الجامعات التي يمكن أن تدعم نوعية التعليم وجودته وتلبية احتياجات التنمية البشرية.

منهجية البحث**أهمية البحث:**

تبعد أهمية البحث من خلال تناولها أحد الموضوعات المهمة والحيوية في مجال المالية العامة ألا هو الإنفاق على التعليم العالي، باعتبار الجامعات هي الخزان الرئيسي للموارد البشرية الماهرة والمتخصصة في معظم بلدان العالم، وهي من بين الأدوات الرئيسية للتنمية وبوابة مفتوحة نحو العالم المعاصر.

مشكلة البحث:

إن الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق خلال فترة الدراسة مر بمراحل مختلفة حيث الانخفاض في التخصيصات المالية في التسعينيات ثم زيادة التخصيصات في السنوات العشر الماضية إلا أن هذه التغيرات لم تؤدي إلى تحقيق معدلات تنمية بشرية مرتفعة.

هدف البحث:

١. تعميق البعد المعرفي للإنفاق على التعليم العالي والتنمية البشرية من خلال تسلیط الضوء على وفق رؤية تحليلية على العديد من موضوعات ذات الصلة بالمتغيرين.
٢. تحليل مسارات الإنفاق على التعليم العالي والتنمية البشرية في العراق بغية الوقوف على سلوكيتها خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٣ فضلاً عن تحليل علاقة التنمية البشرية ببعض مؤشرات التعليم العالي كمعدل الالتحاق، وعدد الجامعات الحكومية والأهلية.
٣. تشخيص أهم مؤشرات التعليم العالي في العراق من خلال بناء نموذج قياسي.

فرضية البحث:

١. يفترض البحث إن زيادة الإنفاق العام على التعليم العالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة مؤشر التنمية البشرية.

٢. هناك متغيرات أخرى مثل عدد الجامعات، ومعدل الالتحاق لها تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية.

منهج البحث:

سعياً نحو تحقيق أهداف البحث والوصول إلى النتائج، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي إذ تمت الاستعانة بالدراسات والطروحات النظرية التي تناولت الموضوع، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي عن طريق استعراض الخلفية التاريخية لمسارات الإنفاق العام على التعليم العالي ومسيرة التنمية البشرية في العراق، كذلك تم توظيف المنهج الكمي الذي تستخدم فيه الأساليب الإحصائية في بناء النماذج القياسية وذلك لقياس بعض المؤشرات المؤثرة في مؤشر التنمية البشرية.

عينة البحث:

من أجل إثبات فرضيات البحث فقد أخذ العراق كعينة للبحث وشمل نطاق البحث المدة ١٩٩٠-٢٠١٣، إذ شهدت هذه المدة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة.

الجانب النظري

أولاً: التعليم العالي في جمهورية العراق

يعود تاريخ التعليم العالي في العراق إلى بدايات القرن العشرين عندما أنشأت كلية الحقوق وافتتحت في الأول من أيلول من العام 1908م بوصفها أول كلية حديثة وهي تعد نواة لجامعة بغداد، وتلتها إنشاء كلية الهندسة 1921م ثم دار المعلمين عام 1923م وكلية الطب عام 1927م وكلية الصيدلة 1936م وكلية الملكة عالية للبنات وكلية التجارة 1946م وأسست عام 1949م كلية الآداب والعلوم ثم كلية الزراعة عام 1952م وكلية طب الأسنان 1953م وأسست كلية الطب البيطري وكلية التربية الرياضية عام 1955م.

وفي الرابع عشر من شهر حزيران عام 1956 صدر قانون رقم (60) لسنة 1956 لإنشاء جامعة بغداد، ثم بعد ذلك أسست جامعة البصرة في عام 1964 ثم جامعة الموصل 1967، وتم إنشاء جامعات أخرى في كل أنحاء العراق لتبلغ اليوم 29 جامعة فضلاً عن الكليات الأهلية (هادي ، ٢٠١٠ ، ١٢-١٣).

وفي العام 1970 تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي بموجب القانون (132) لسنة 1970 لتكون النواة الأساسية للإستراتيجية التنمية البشرية في العراق، وشهد العراق خلال فترة السبعينيات زيادة في مخصصات التعليم العالي، إتاحة الفرصة للجامعات بالاشتراك في

المجلات والدوريات العلمية والأكاديمية المحكمة. وحصلت الجامعات على الموارد المالية المناسبة من أجل استيراد الكتب العلمية بمختلف الاختصاصات فضلاً عن المختبرات والأجهزة الحديثة وذلك نتيجة الوفرة المالية التي عاشها العراق خلال الفترة من (١٩٧٣-١٩٨٠) (البكاء، ٢٠٠٦، ٨).

خلال فترة الثمانينات عاش العراق ظروف قاسية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية اضطر العراق نتيجة لذلك إلى إصدار قانون بإيقاف الاستيرادات في المجالات العلمية والأكاديمية، وصدر قانون (١٩٧٥) لسنة ١٩٨٠ استحدث بموجبه مجلس البحث العلمي الذي ارتبط بمجلس الوزراء وفي نهاية هذه الفترة تم إلغاء المجلس والتحق منتسبيه بالجامعات العراقية وهيئة التصنيع العسكري، وبذلك فقدت الجامعات العراقية التواصل مع العالم الخارجي وما يحدث به من تطورات واكتشافات علمية في الجامعات العالمية (جريو، ٤٠٣، ٤٠٥، ٢٠٠٥). وتعتبر مرحلة الحصار الاقتصادي (١٩٩٠-٢٠٠٣) من أكثر المراحل تأثيراً على النظام التعليمي، فقبل هذه المرحلة كانت الأمم المتحدة تصنف العراق كبلد من ذوي الدخل المتوسط المرتفع، ويتميز بوجود بنية تحتية اجتماعية حديثة، وعد الوضع التعليمي في العراق من أفضل الأوضاع في المنطقة العربية، إذ بلغ إجمالي معدل الالتحاق في المرحلة الابتدائية ١٠٠٪ ونال العراق جائزة اليونيسكو في مجال حماة الأممية في تلك الحقبة الزمنية.

وتعرضت جامعات العراق للقصف والتخريب، ذلك إنها تمثل رمزاً من رموز العلم والمعرفة والتقدم في أي بلد من بلدان العالم، ومن بين أبرز الآثار التي خلفها الحصار الاقتصادي على التعليم العالي ما يلي: (العبيدي، ٢٠١٢، ٦١-٦٣).

١. ضعف التواصل مع الجامعات العالمية: فقد توقفت جميع أشكال التعاون ما بين الجامعات العراقية والجامعات العالمية، فعلى سبيل المثال كان يعمل في جامعات العراق في العام الدراسي (١٩٨٩-١٩٩٠) ما يقارب (٣١٥) عضو هيئة تدريسية من العرب والأجانب لم يتمكنوا من تجديد عقودهم بسبب عدم القدرة على دفع رواتبهم بالعملة الصعبة طبقاً لشروط التعاقد المعمول بها في الجامعات، كما حرمت جامعاتنا من الإفادة من خدمات كبار الأساتذة الذين كانت تستضيفهم مدة قصيرة ضمن برامج الأساتذة الزائرين للسبب نفسه، ولاسيما في التخصصات العلمية والتقنية والطبية، فقد بلغ عدد هؤلاء الأساتذة في العام الدراسي (١٩٨٩-١٩٩٠) تقريباً (٢٥٢) أستاذًا من جنسيات مختلفة.

٢. النقص في المستلزمات الأساسية للدراسة الجامعية: عانت الجامعات العراقية من عدم القدرة على تحديث مختبراتها ومرافقها العلمية وتطويرها، لا بل إنَّ الأمر أزداد سوءاً إذ لم يعد بإمكانها إدامة مستلزمات أجهزتها ومعداتها العلمية وصيانتها بسبب عدم توافر قطع الغيار

اللازمة لذلك، وفي مجال الكتب توقف طبع الكتب المنهجية والعلمية بسبب قلة الورق، فعانت الجامعة من نقص حاد في الكتب الدراسية المنهجية فترة الحصار الاقتصادي.

٣- هرجة الأساتذة (استنزاف العقول): أضطر الآلاف من أساتذة الجامعة بسبب الظروف المادية

الصعبة التي عاشهما فترة الحصار الاقتصادي إلى الهجرة خارج العراق للعمل في الدول العربية الأخرى، رغم القيود الصارمة التي فرضتها الحكومة آنذاك، حتى صار معروفاً ان كليات وجامعات في اليمن ولibia والأردن قائمة على الكفاءات العراقية، أما ما تبقى من الأساتذة داخل العراق فقد اضطر أغلبهم للعمل خارج الدوام في أعمال مختلفة (البكاء، ٢٠٠٦، ٢٢).

٤. التوسيع في مرحلتي الدراسة الأولية والعليا: شهد التعليم الجامعي في هذه الفترة توسيعاً كاماً

هائلاً في الدراستين الأولية والعليا، وذلك بفتح العديد من الأقسام العلمية والكليات والجامعات،

إذ أصبح التعليم الجامعي منتشرًا في جميع المحافظات، لكن هذا التوسيع لم يصاحبه توسيع مماثل في تهيئة مستلزماته ومتطلباته ولو بالحد الأدنى المطلوب.(جريو ، ٢٣٩، ٢٠٠٥، ٢٤٠)

وفي السنوات الأخيرة من التسعينات اتخذت بعض الإجراءات لمعالجة بعض جوانب الخلل في

منظومة التعليم العالي أبرزها ما يأتي: (جريو، ٢٠٠٤، ١٨)، (العبيدي، ٦٥، ٢٠١٢).

- إجراء امتحانات مرکزية لعدد معين من المواد الدراسية للأقسام العلمية والكليات والمعاهد.
 - توفير عدد لا يأس به من الحواسيب وربط الجامعات بشبكة الانترنت لِتُؤْفَى خدماتها للتدريسين والطلبة تحت رقابة شديدة.
 - توفير كمية جيدة من الأثاث الإداري والمكتبي لجميع الجامعات والمعاهد عبر مذكرة التفاهم بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة.
 - توفير كمية من الكتب العلمية الحديثة وبعض الأجهزة المختبرية بصورة محدودة جدا.
 - تحسين أجور المحاضرات وساعات الإشراف على رسائل وأطروحات الدراسات العليا وتعضيد البحث العلمي ورواتب أعضاء الهيئة التدريسية بصورة أفضل مما كان عليه الحال في السنوات السابقة، فضلاً عن توفير السكن لبعض أعضاء الهيئة التدريسية في إطار برنامج معد لهذا الغرض.
 - إلا إن معظم هذه الإجراءات لم تكن كافية لتحسين منظومة التعليم العالي نظراً لما أصابها من تدهور خطير بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على البلد لسنوات طويلة وما تلاه من تدمير شامل للعديد من المنشآت الجامعية، ولكن على الرغم من أنَّ مستوى التعليم الجامعي لم يكن في ظل ظروف الحرب والحصار بالمستوى المطلوب، إلا أنه ليس أقل شأناً من مثيله في أي من الأقطار العربية أو الدول المجاورة.

التعليم العالي في العراق بعد عام 2003:

شهدت هذه المرحلة تزايد في أعداد الطلبة في الجامعات العراقية دون أي تطور مادي أو نوعي، ما زالت الجامعات العراقية تعاني من نقص في القاعات الدراسية والمختبرات والورش الفنية، وتشير تقارير اليونيسكو لعام (2004) إلى أنَّ (84%) من الجامعات والكليات قد دمرت نتيجة ما حدث من تدمير وسلب وحرق لمكتبات والمتحف والمراكز الثقافية والفنية وغيرها، فضلاً عن ضعف الإمكانيات والمستلزمات المادية والكوادر البشرية نتيجة عدم الاستقرار الأمني، وأشار التقرير ذاته إلى أنَّ الجامعات العراقية بحاجة إلى ما يقارب (1.5) مليار دولار لإعادة المختبرات وبناء قاعات دراسية. (العبيدي ٢٠١٢، ٧٥).

فيما يتعلق بأداء الجامعات العراقية فحسب الملف التقويمي لأداء الجامعات العراقية للعام الدراسي (2006-2007) بين أنَّ الجامعات تعاني من انخفاض مستوى جودة الأداء وذلك وفق المؤشرات الآتية: (مجيد، ٢٠١٠، ٦٤٥).

- أ- عدم استقلالية الجامعات العراقية.
- ب- تناقص أصحاب الرتب العلمية المتقدمة.
- ت- زيادة العباء التدريسي.
- ث- تناقص في المجلات العلمية.

ج- عدم كفاية المستلزمات المادية ومنها المكتبات والحواسيب.

إلا أنه تم تحقيق بعض الإنجازات على مستوى مؤسسات التعليم العالي التي من خلالها يمكن تطوير هذا القطاع المهم في المجتمعات المتقدمة إيجازها بما يأتي:

١. إطلاق أكبر حملة ابتعاث في تاريخ العراق:

تم تخصيص ما يقارب (350) مليون دولار من أجل إرسال (10)آلاف طالب لغرض الدراسة في الجامعات العالمية المختلفة وفعلاً تم إرسال وتمويل ودعم ما يقارب(8555)بعثة وزمالة وإجازة دراسية.

٢. التوسيع الأفقي والعمودي في المنظومة التعليمية:

إنشاء(10) جامعات عراقية حكومية وبذلك ارتفع عدد الجامعات من (19)جامعة إلى(29)جامعة على مستوى العراق، ومع افتتاح الجامعات الجديدة بقى عدد طلبة الجامعات العراقية متراجعاً مقارنة ببلد مثل الجزائر ذات(30) مليون نسمة حيث يوجد(1.2) مليون طالب جامعي إذ بلغ عدد الطلبة الجامعيين في العراق ذات(33) مليون نسمة (554587) طالب وطالبة خلال العام الدراسي (2012-2013).

٣. تحويل نظام القبول المركزي من الورقي إلى الإلكتروني:

٤. التوسيع في الدراسات العليا:

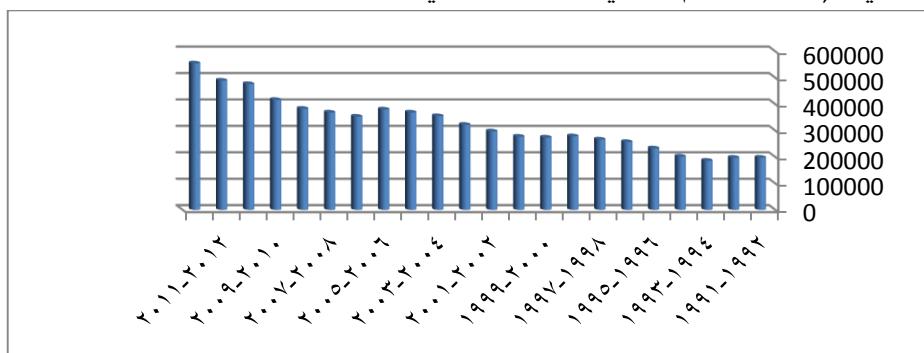
اعتمدت الوزارة خطة لزيادة عدد مقاعد الدراسات العليا بما يتناسب مع الاتساع الكبير لمنظومة التعليمية في العراق فارتفع عدد الطلبة الدارسين في الدراسات العليا لعام 2012 بنسبة تتجاوز (56%) عن العام 2010، ارتفع عدد الطلبة الملتحقين بالdiploma العالي (47%)، والملتحقين بدراسة الماجستير (65%) خلال المدة نفسها، الطلبة الملتحقين بدراسة الدكتوراه (43%) مقارنة بالعام 010.

٥. تأسيس أكبر ثلاث مستشفيات جامعية في العراق:

إن التعليم الجامعي هو بوابة لتقديم خدمة مجتمعية لا تتوقف فقط عند تخريج النخب والكوادر التي يحتاجها المجتمع، بل أيضا تقديم خدمات مباشرة لمجتمع يستفيد منها المواطن والجامعة في ذات الوقت. وتم البدء بتأسيس ٣مستشفيات جامعية متخصصة المستشفى ابن سينا الجامعي في مجمع البياع الطبي و المستشفى التعليمي في جامعة الموصل و المستشفى الجامعي في كربلاء.

٦. التعليم الأهلي:

ارتفع عدد الكليات الأهلية من (26) إلى (39) كلية خلال 3 سنوات (2011, 2012, 2013) وتمثل نسبة زيادة (50%)، فضلاً عن زيادة في معدلات الالتحاق وصلت إلى (20%) والأمل معقود على رفع النسبة إلى (30%) خلال العامين القادمين، وهذه النسبة ترفع تقييم العراق على الصعيد الجامعي دولياً نظراً لاهتمام البالغ الذي توليه المنظمات العالمية المعنية بشؤون التعليم الجامعي الأهلي. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠١٠).



شكل رقم (١)

اعتداد الطلبة الموجودين في الجامعات العراقية الحكومية والأهلية للفترة من (1990-2013)

المصدر: إحصائيات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نشرات متفرقة (2004, 2006, 2008, 2010)

شهدت الفترة من (1990-2003) ارتفاعاً في عدد الطلبة الموجودين في المؤسسة التعليمية الجامعية وهيئة التعليم التقني إذ ارتفع من (179542) طالباً وطالبة في العام الدراسي (1990/1991) إلى (322226) طالباً وطالبة في العام الدراسي (2002/2003) وبمعدل نمو سنوي قدره (5%)، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة الحاصل في أعداد الطلبة المقبولين خلال الفترة ذاتها والذي كان (49992) طالباً وطالبة في العام (1991/1990) ارتفع إلى (95994) طالباً وطالبة في العام (2002/2003)، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (5.6%).
 أما خلال الفترة (2003-2013) استمر أعداد الطلبة الموجودين في الجامعات الحكومية والأهلية وهيئة التعليم التقني بالارتفاع وصلت إلى ما يقارب النصف مليون طالب وطالبة في العام الدراسي (2012/2013) بعد أنْ كان عددهم (354922) في العام الدراسي (2003/2004) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (5.7%)، إذ شهد العام الدراسي (2006/2007) تراجعاً بأعداد الطلبة الموجودين نتيجة لتراجع بأعداد الطلبة المقبولين وبمعدل نمو سالب (4.9%) وذلك بسبب أحداث عام 2003 وما رافقها من عدم استقرار البلاد أمنياً وسياسياً التي أدت إلى عدم التحاق وانتظام الطلبة في هذه المرحلة الدراسية.

الإنفاق العام على التعليم العالي في العراق (1990-2013)

يعد العراق من البلدان العربية والنامية الرائدة في مجال الإنفاق على التعليم، إذ أولت الحكومة في هذا الجانب اهتمام كبير وخاصة في عقد السبعينيات من القرن الماضي، على اعتبار أن التعليم في العراق مجانيًّا، فبلغت نفقات التعليم العالي خلال فترة السبعينيات حوالي (666) مليون دولار الأمر الذي أدى إلى زيادة التخصيصات المالية على الرغم من الكلف العالية، واستمرت بالزيادة فبلغت في العام 1980 حوالي (١٠٦٠٦) مليون دولار، أما فيما يخص الفترة الزمنية للبحث فيمكن تقسيمها إلى فترتين:

الفترة الأولى (1990-2002) إذ انخفضت حصة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة من (1990-2002) من (0.25) إلى (0.17)، مسجلة معدل نمو سالب (3.2%). إذ وصلت نفقات التعليم العالي في العام (2002) تقريباً (3696525) مليون دولار بعد أن كانت في العام (1990) ما يقارب (1442000) مليون دولار.

أما في **الفترة الثانية (2003-2013)** فقد شهدت نفقات التعليم العالي تزايد مستمر وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من GDP (1.14%) وبلغت نفقات التعليم العالي (174883) مليون دولار، متزايدة بمعدل نمو قدره (121%) عن ما كانت عليه في عام 2002، واستمرت بالارتفاع إلى عام 2008 بلغت (8059465) مليون دولار، واستقرت في العام 2010 بلغت (21782608)

مليون دولار إذ بلغ الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من GDP (1.5%)، خلال الفترة بلغت أعلى قيمة لنفقات التعليم العالي في عام (2013) عندما وصلت إلى (29317154) مليون دولار.

(1) جدول

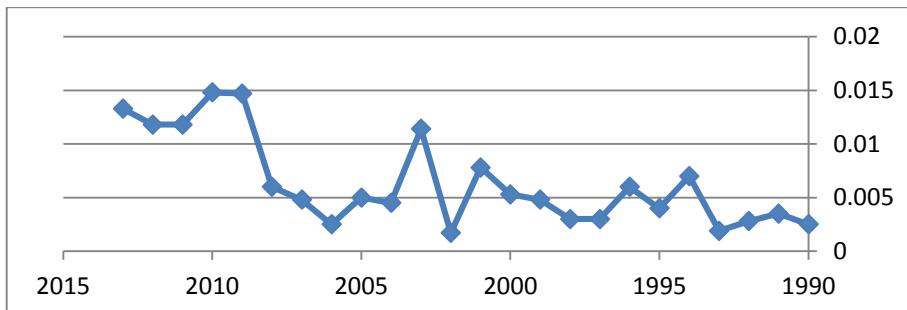
الإنفاق على التعليم العالي في العراق لفترة (1990-2013)

السنوات	نفقات التعليم العالي (مليون دولار)	الإنفاق على التعليم العالي % من GDP	الإنفاق على التعليم العالي (مليون دولار)	السنوات
	نفقات التعليم العالي (مليون دولار)	الإنفاق على التعليم العالي % من GDP	الإنفاق على التعليم العالي (مليون دولار)	السنوات
1990	1442000	0.26%	3696525	2002
1991	1513000	0.35%	174883	2003
1992	1585238	0.29%	168376	2004
1993	8371622	0.19%	253485	2005
1994	2790611	0.8%	1671273	2006
1995	1696296	0.42%	410819	2007
1996	3607265	0.65%	8059465	2008
1997	3270564	0.31%	175234350	2009
1998	3943272	0.4%	21782608	2010
1999	8384391	0.5%	21526379	2011
2000	1392171	0.53%	24413935	2012
2001	1671462	0.8%	29317154	2013
متوسط الفترة (1990-2002)	متوسط الفترة (2002-2013)	0.5%	0.8%	
المتوسط العام للفترة الإجمالية		0.7%		

- المصدر: داؤد عبد الجبار أحمد، 2010، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الإنسانية (الاستثمار في التعليم العالي نموذجاً مختاراً)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

- الواقع العراقي، أعداد متفرقة، قانون الموازنة الفيدرالية لسنة المالية (2008-2014).

أما فيما يتعلق بالمدة من (2003-2007) فقد استمرت هذا النسبة بالانخفاض، حتى أصبحت في عام 2007 (0.48%) بعد ما كانت في عام 2002 (1.14%) وبمعدل نمو سالب (19.45%) وهذا يعود إلى ضعف التخصيصات المالية للجامعات خلال هذه المدة. وفيما يتعلق بالفترة من (2008-2013) فقد شهدت انخفاضاً في نفقات التعليم العالي كنسبة من GDP إذ كانت (1.47%) في عام 2009 متراجعة إلى (1.33%) في العام (2013) وبمعدل نمو سلبي.



شكل رقم (2)

الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من GDP في العراق (1990-2013)

ثانياً: التنمية البشرية في دولة العراق:

العراق بلد يمتلك تراثاً تاريخياً طويلاً الأمد وموارد طبيعية هائلة وهرم سكاني فتى فمن المفترض أن يكون لديه مسيرة تنموية متقدمة، إلا أنَّ التجربة التنموية المعاصرة فيه تتميز بعدم وضوح المعالم والرؤى وبالتالي احتل مراكز متأخرة في تقارير التنمية البشرية خلال فترة التسعينات، إنَّ حال التنمية البشرية في العراق مداعنة للفقر الشديد، فالبيانات المتاحة برغم قلتها وقصورها تدل على تدهور أوضاع التنمية واتساع نطاق الفقر رغم ما توافر له من إمكانات مادية وبشرية طوال العقود الماضية، ورغم ما تختزنه أراضيه من ثروات وضعت بلداناً أخرى في مقدم الركب التنموي. وتكشف مراجعة مؤشرات التنمية البشرية في العراق عن تدهور كمي ونوعي فيها. نتيجة الدمار الذي لحق بالبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة الحروب الداخلية والخارجية وسنوات الحصار الطويلة، فتأثير تلك الظروف أعمق من أنْ تقيسه مؤشرات وأرقام تتسم بقدر عالٍ من التجريد والعمومية. كما أنَّ هذه الظروف سترافق آثارها وانعكاساتها السلبية مسيرة التنمية القادمة والمستوى الذي يمكن أن تصل إليه التنمية البشرية. إنَّ ذلك يعني أنَّ البيانات لا تعكس حقيقة وحجم التراجع الذي حصل في بنية التنمية البشرية وجوهرها، وطبقاً لتقرير التنمية البشرية في العراق لعام ١٩٩٤ فإنَّ محصلة العقوبات الدولية على التنمية البشرية أفضت إلى تراجع النمو الاقتصادي لما يقرب من أربعة أعوام لكل عام من أربع سنوات تنفيذ العقوبات، وهو ما يعني تراجعاً في التنمية الاقتصادية بحوالي نصف قرن.

وتشير الدراسات إلى أنَّ العراق حقق تقدماً بنسبة (0.235) في مؤشر التنمية البشرية الخاص به بين عامي (1960 & 1998)، إذ زاد هذا المؤشر من (0.348) إلى (0.580) وهي زيادة نقل عن نصف ما حققه البلدان العربية الخليجية المجاورة للعراق. وعلى الرغم من أنَّ جميع بلدان العالم قد حققت تحسناً ملمساً في هذا المؤشر إلا أنَّ أداء العراق كان من بين الأداءات المتواضعة قياساً لما يتمتع به من إمكانات، وقد يكون الجزء الأكبر في هذا التدهور يعود إلى التراجع الكبير

في متوسط نصيب الفرد بتعادل القوة الشرائية بسبب تدهور قيمة الدينار العراقي وانخفاض إيرادات الدولة مع توقف صادرات العراق النفطية. (الزيدي والسعدون، ٢٠٠٧، ٥).

تم حساب مؤشر التنمية البشرية في العراق (HDI) وفقاً للمعدل الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ١٩٩٠ إذ احتل العراق المرتبة (٧٦) وتراجع إلى المرتبة (٩١) في العام ١٩٩١ ثم إلى الترتيب (١٠٠) عام ١٩٩٤ وازداد الوضع سوءاً ليتراجع الترتيب إلى (١٢٦) عام ٢٠٠٢ في الوقت الذي تخطت فيه غالبية الدول آنذاك حاجز (٠.٦٥٠) المعدل العالمي للدول المتوسطة التنمية ظل دليل التنمية البشرية في العراق دون ذلك. (وزارة التخطيط وبيت الحكم، العراق تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٤، ٢١).

إذ يقدر العمر المتوقع في العراق (٥٨.٢) سنة منخفضاً عن ما كان عليه في الثمانينيات عندما كان (٦٥) سنة، ومعدل التحاق الأفراد من هم ضمن (١٥ سنة) في المدارس في جميع مراحل التعليم (٦٢٪)، في حين إن معدل الإمام بالقراءة والكتابة (٧٨٪) وهو المعدل الذي وصل إليه العراق في أواخر السبعينيات على الرغم من السياسات اللاحقة للحد من هذا المعدل من خلال جعل التعليم الابتدائي إلزامياً وحملات حملات محو الأمية، فيما يتعلق بالعنصر الثالث وهو الدخل إذ يقدر متوسط نصيب الفرد الواحد بحوالي (\$٣٧٥٧) مقاساً بتعادل القوة الشرائية والذي يعتبر منخفضاً مقارنة بالبلدان الأخرى المنتجة للنفط.

(National Report on the Status of Human Development, 2008, 24) ومن أجل وضع إستراتيجية يمكن من خلالها رسم هوية التنمية البشرية في العراق لابد من تعزيز ما يعرف بالقدرتين التمكينية والتکوینية للمورد البشري في العراق.

فالقدرة التمكينية تشمل جميع الإجراءات والإنجازات التي يمكن عن طريقها تحفيز القدرات البشرية نحو الإبداع واستغلال الطاقات الكامنة وهنا يتم التركيز على إعادة تأهيل المنظومة المعرفية في العراق، فقدرة الشعوب ترتكز الآن على الإبداع والاختراع والابتكار مما يعزز من عمل هذه المنظومة رفع المستوى المعيشي للفرد وتأهيله صحيماً.

أما القدرة التکوینية فتتصب على جهود الدولة خاصة بالمديرين القصير والمتوسط على تطوير رأس المال الاجتماعي (البني التحتية) كقاعدة لاحتضان القدرة التمكينية فوجود بنى ارتكازية ومؤسسات تشريعية متعددة سوف يهيئ الفرص الحقيقية لتصحيح مسارات التنمية البشرية في العراق. (دواي ، ٢٠٠٨ ، ١٥).

بحسب ما ذكر عن وزارة المالية العراقية أنَّ نمواً مستهدفاً قدره (٨٪) وموازنة تزيد عن (١٠٠) مليار دولار خلال العام ٢٠١٢ سيكونان خيارين حقيقيين لإعادة التنمية البشرية في العراق إلى الواجهة الدولية، إلا أنَّ هذه الموازنة والتي بعدها لم تتحقق تقدماً ملمساً في مجال التنمية البشرية.

إذ يضع تقرير التنمية البشرية لعام (2013) العراق في المرتبة (131) من بين (186) بلداً بقيمة للدليل قدرت (0.590)، أما تقرير التنمية البشرية لعام (2014) وضع العراق في المرتبة (120) من أصل (187) بقيمة للدليل قدرها (0.642)، ولكنه ما زال بعيداً عن مستويات التنمية البشرية في دول الجوار إذا انه يقل عن الدليل في كل من السعودية، الكويت، إيران، تركيا، الأردن وحتى سوريا ويعزى ذلك الفارق إلى الزيادة في نصيب الفرد من الدخل، أو إلى زيادة متوسط سنوات الدراسة في تلك البلدان عن العراق (العراق تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٢-٢١). ويمكن تحديد اتجاهات دليل التنمية البشرية في العراق للفترة من (1990-2013) من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

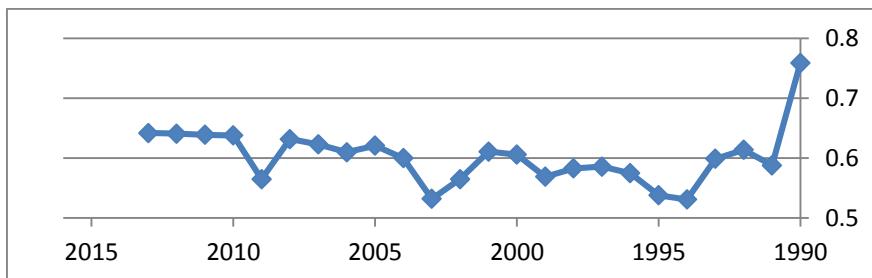
تطور دليل التنمية البشرية في العراق للفترة (1990-2013)

HDI	السنة	HDI	السنة
0.565	2002	0.759	1990
0.532	2003	0.588	1991
0.600	2004	0.614	1992
0.632	2005	0.599	1993
0.610	2006	0.531	1994
0.623	2007	0.538	1995
0.632	2008	0.575	1996
0.565	2009	0.586	1997
0.638	2010	0.583	1998
0.639	2011	0.569	1999
0.641	2012	0.606	2000
0.642	2013	0.611	2001
0.604	متوسط الفترة من (2011-2001)	0.596	متوسط الفترة من (1990-2000)
0.577	متوسط الفترة الإجمالية		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، تقارير التنمية البشرية لسنوات (1990_2014)

من الملاحظ من الجدول (2) أنَّ اتجاهات التنمية البشرية متباينة ولكنها ضمن المعدل العالمي للتنمية البشرية المتوسطة خلال الفترة من (1990-2000) سجلت أعلى مستوى لها في العام 1990 إذ احتل العراق المرتبة (76) عالمياً ثم تراجع بعد ذلك في العام 2000 إلى المرتبة (126) بقيمة قدرها (0.606) وبمعدل متوسط للفترة ذاتها قدره (0.596)، أما في الفترة الثانية (2011-2001) فقد شهد تقدماً ولكن بشكل بطيء مقارنة بالدول المجاورة له فقد سجل أعلى قيمة له في العام 2011 عندما احتل المرتبة 132 بقيمة للدليل قدرها (0.639) وبمعدل متوسط قدره (0.604) وهو أكبر من متوسط الفترة الأولى، بعد ذلك احتل المرتبة (120) وفقاً لتقرير التنمية البشرية (2013) أمَّا خلال الفترة الإجمالية فأنَّ قيمة دليل التنمية البشرية في العراق قد سجلت

تراجعاً ملحوظاً مقارنة بعام (1990) عندما كان يحتل المرتبة (76) فقد تراجع إلى المرتبة (120) وذلك حسب تقرير التنمية البشرية للعام 2014.



شكل رقم (3)

اتجاه مؤشر التنمية البشرية في العراق للفترة (1990_2013)

الشكل: من إعداد الباحثة باعتماد على تقارير التنمية البشرية (1990_2014)

ثالثاً _ الإنفاق على التعليم العالي والتنمية البشرية في العراق:

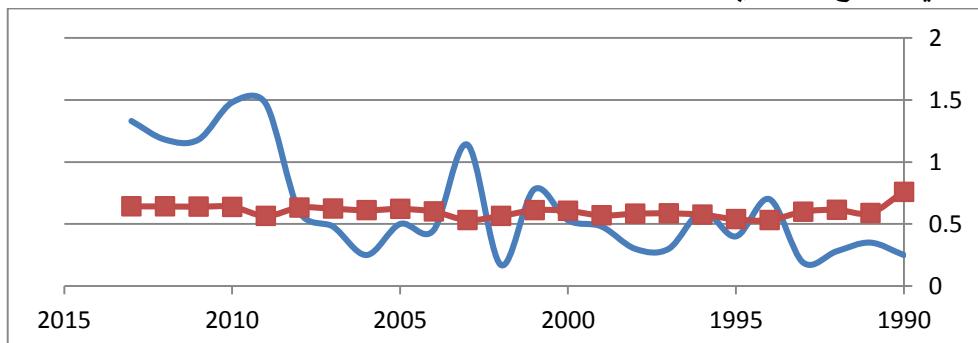
يؤدي القطاع العام في معظم دول العالم دوراً مهماً في توفير الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الخدمات التعليمية لبناء رأس المال البشري من خلال تأثير الإنفاق العام في المؤشرات الاجتماعية، واثر زيادته مقابل ثبات السياسات الأخرى (الاستدامة المالية لدولة، وتحسينات في الحكم) التي قد تساعد بدورها البلدان على تلبية الأهداف الإنمائية للألفية عبر أثارها المفيدة في النمو الاقتصادي، وتشير الدراسات إلى أن زيادة الإنفاق العام هي سياسة في حد ذاتها الأكثر فعالية أو السياسة الوحيدة لمساعدة في تلبية الأهداف الإنمائية للألفية Millennium Development (MDGs) (Baldacci et.al,2004,3).Goals

إن التعليم العالي هو الأداة المحركة للتنمية بأبعاده كافة، لاسيما في زيادة الدخل والإنتاج وإزالة الفقر، فقد أثبتت الدراسات أن الإنفاق الاجتماعي الذي يضمن الإنفاق على التعليم العالي جزء من القوى الرئيسية المحركة للتنمية البشرية انطلاقاً من فكرة أن الحكومات تتفق الأموال العامة على التعليم العالي؛ لأنهم يعتقدون أن تعليمياً أفضل للسكان سوف يسهم في تحقيق تنمية بشرية أسرع.(Soubbotina & Katherine ,2000,39).

تعني الأهداف الإنمائية للألفية (أهداف التنمية للألفية) أو ما تسمى بإعلان الألفية الذي تم تبنيه من قبل 189 دولة في عام 2000 الذي يحمل في طياته وعد بنمط جديد من الإندماج العالمي والمبني على المزيد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان التي هي عبارة عن 8 أهداف و18 غاية و48 مؤشراً (undp,2004,131).

من الملاحظ من الشكل أدناه إن الإنفاق على التعليم العالي % من GDP في تغير مستمر مع الزمن ولكن هذا التغير في نسب الإنفاق على التعليم العالي كانت بدون جدوى أو إيجابية في

التأثير على مؤشر التنمية البشرية فعندما كان العراق خلال فترة السبعينيات والثمانينات القرن الماضي يصنف من الدول ذات الدخل المتوسط العالمي ويمتلك من أقوى الأنظمة التعليمية في المنطقة العربية، أصبح في بداية التسعينيات بسبب ما يمر به ومازال من الدول التي تعاني من نظام تعليمي متدهور على الرغم من مبالغ طائلة ولكن هذه المبالغ دون جدوى بسبب عدم الكفاءة في إدارة تخصيصها أو صرفها أو عدم وجود نظام رقابي كفؤ قادر على مراقبة أوجه الصرف من أجل الارتقاء بالمؤسسة التعليمية والوصول بها إلى مناصب الدول المتقدمة أو على الأقل إلى ما وصلت إليه الدول المجاورة مثل السعودية وبالتالي فإن جميع الاستراتيجيات والخطط التي توضع لا تؤدي إلى الارتقاء بالتنمية البشرية والوصول بها إلى الواجهة الدولية



شكل رقم (4)

الإنفاق على التعليم العالي % من GDP والتربية البشرية في العراق (1990-2013)

من الملاحظ من الشكل أنَّ مؤشر الإنفاق على التعليم العالي يسير بشكل متذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض ولكن مؤشر التنمية البشرية لم يتغير خلال الزمن.

المبحث الثاني

قياس واختبار العلاقة ما بين المتغيرات

خصص هذا المبحث للوقوف على تأثير بعض المتغيرات المتعلقة بالواقع التعليمي العالي في العراق لفترة (1990-2013) في مؤشر التنمية البشرية، وإثبات فرضية البحث ونقلها من الواقع النظري إلى التطبيق (العملي) سيتم الاستعانة بالاقتصاد القياسي الذي يضفي على العلاقات الوصفية سمة التقرير الواقعي كما يعمل على إثبات صحة النظريات الاقتصادية أو خطئها ومن ثم فإن استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي يعد أمراً ضرورياً للحصول على إثباتات عملية صحيحة حول الظاهرة المدروسة، وكذلك للتأكد من صحة الفرضيات والعلاقات السلوكية بين المتغيرات المقاسة، واتساقاً مع ذلك اعتمد على أنموذج الانحدار الخطي المتعدد

(Multiple Linear Regression Model) الذي يتضمن مجموعة من المتغيرات المستقلة والتي تؤثر بدورها في متغير المعتمد مؤشر التنمية البشرية.

أولاً_ توصيف متغيرات الأنماذج:

يمكن توصيف الدالة بالشكل الآتي:

$$Y_T = f(X_1, X_2, X_3, X_4)$$

وإن الصيغة القياسية للأنموذج هي:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + e_i$$

إذ إنَّ:

Y_i : قيمة دليل التنمية البشرية ويمثل المتغير المعتمد (المستجيب) وعبر عنه برقم نسبي يتراوح

ما بين (٠,١) لالمدة (1990_2013)

X_1 : الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من GDP والناتج عن قسمة الإنفاق العام على التعليم العالي/ الناتج المحلي الإجمالي وعبر عنه برقم نسبي

X_2 : معدل الالتحاق بالتعليم العالي والناتج عن قسمة عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي/ عدد السكان وعبر عنه برقم نسبي

X_3 : عدد الجامعات الحكومية والأهلية الموجودة في العراق

Ei : المتغير العشوائي الذي يمثل الفرق بين القيم المقدرة والقيمة الحقيقية للمتغير المعتمد (حد الخطأ)، ويعبر عن جميع المحددات الأخرى التي تؤثر في مؤشر التنمية البشرية والتي لم يتناولها الأنماذج.

ثانياً_ افتراضات الأنماذج:

١) زيادة الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، التي تؤدي إلى توفير وتقديم الخدمات التعليمية والارتقاء بالمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية من خلال الإنفاق على البحث العلمي لذلك يفترض البحث وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين الإنفاق على التعليم العالي % من GDP ومؤشر التنمية البشرية.

٢) زيادة معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والناجمة عن الزيادة في عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات الحكومية والأهلية كنسبة مئوية من عدد سكان دول العينة، لذلك يفترض البحث وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين معدل الالتحاق بالتعليم العالي ومؤشر التنمية البشرية.

٣) زيادة عدد الجامعات الحكومية والأهلية الناتجة عن التوسيع الحاصل في القطاع التعليم العالي من أجل إتاحة الفرصة لأكبر عدد من فئة الشباب الذين هم في سن (18-24) من الوصول إلى هذه المرحلة من التعليم دون التمييز بينهم سواء أكان بالجنس أم العرق أم الطبقة الاجتماعية، لذلك

يفترض البحث وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين عدد الجامعات الحكومية والأهلية ومؤشر التنمية البشرية.

ثالثاً_ تقييم الأنماذج:

إنَّ الغرض الرئيسي من الأنماذج هو تحليل واختبار فرضية وتقييم صلاحيته التجريبية، لذا يجب أن يستند على المعلمات الهيكيلية المنفردة المتمثلة باختبار (t) ومعامل التحديد ($R-Sq(adj)$)، إذ إن اختبار (t) يستخدم لإعطاء تصور لمدى معنوية تأثير المتغيرات المفسرة كل منها على حدة في المتغير المعتمد، أما معامل التحديد ($R-Sq(adj)$) فهو يستخدم لتوضيح العلاقات الدالية بين المتغيرات المفسرة والمتغير المعتمد، بمعنى أنه يعطي تصوراً لحجم تأثير المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد بشكل نسبة مئوية، وكذلك اختبار (F) المستخدم لاختبار معنوية العلاقة التأثيرية للمتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد.

رابعاً_ تقدير الأنماذج:

استعمل الجانب التجاري من خلال صياغة أنماذج اقتصادي قياسي، كما وضح ذلك سابقاً، وذلك من أجل الوقوف على درجة تأثير المتغيرات المستقلة في التنمية البشرية، وبعد أن تمت تهيئة البيانات والتي أخذت شكل السلسل الزمنية للمدة (1990-2013) ارتأينا استخدام برنامج (Minitab v16)، وبرنامج (SPSS v19) الالكتروني على الحاسوب الآلي، وقد أعتمدنا على أسلوب الانحدار الخطى المتعدد في التحليل، واحتساب قيمة المعلمات بطريقة المربيعات الصغرى الموزونة (weighted least squares) عوضاً عن طريقة المربيعات الصغرى (Least Squares method) لغرض معالجة مشكلة تعدد العلاقات الخطية والناتجة عن اعتماد قيمة أحد المتغيرات المستقلة على قيمة واحدة أو أكثر من متغير مستقل في الأنماذج وبذلك تنفي الافتراض القائل بانعدام الارتباط ما بين المتغيرات، وكذلك مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ التي ظهرت في الأنماذج.

عرض نتائج التقدير وتحليلها

توصيف بيانات الأنماذج:

ستُحسب بعض المقاييس الإحصائية لمعرفة طبيعة البيانات، ومدى ملاءمتها من الناحية الإحصائية، التي تشمل: الوسط الحسابي وأعلى وأقل قيمة والانحراف المعياري، الجدول الآتي توصيف للمتغيرات الداخلة في الأنماذج:

جدول رقم (3)

عدد من المقاييس الإحصائية لبيانات المتغيرات الدالة في أنموذج الانحدار لدولة العراق

المتغيرات	Std. Deviation	Mean	Maximu m	Minimu m
مؤشر التنمية البشرية	.0474781	.602792	.7590	.5310
نفقات التعليم العالي % من GDP	.42114	.6413	1.48	.17
معدل الالتحاق	.0189781	.130865	.1673	.0982
عدد الجامعات	12	26	64	15

الجدول من إعداد الباحثة باعتماد على مخرجات الحاسوب الإلكتروني

قبل الدخول في تفاصيل تحليل أثر المتغيرات المستقلة على التنمية البشرية لابد من الإشارة إلى أن قيمة t الجدولية (1.72) وأن قيمة F الجدولية (3.10) عند مستوى معنوية (0.05)، علماً أن قيم (F, t) المذكورة في الجداول هي القيم المحسوبة كما يجب توضيح أن الصف الأول في الجدول يمثل قيم المعلمات (Beta) أما الصف الثاني فيمثل قيمة (t) الخاصة بكل معلمة.

يتضح من النتائج المعروضة في جدول (4) أن الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من GDP أثراً سلبياً وبمعنى منخفضة إذ إنَّ زيادة في نفقات التعليم العالي بمليون دولار يرافقها في الوقت ذاته انخفاض مؤشر التنمية البشرية بمقدار (0.159) على خلاف الفرضية الأولى التي تتصل على إنَّ الإنفاق على التعليم العالي يؤثر إيجابياً في التنمية البشرية، أما معدل الالتحاق بتعليم العالي فكان تأثيره سلبياً وبمعنى منخفضة إذ إنَّ زيادة بمقدار (1%) يرافقه انخفاض مؤشر التنمية البشرية بمقدار (2.038) وجاء أيضاً مخالفًا لفرضية الثانية، وفيما يتعلق بعدد الجامعات الحكومية والأهلية فإن تأثيرها موجباً ذات معنوية حيث إنَّ زيادة بمعدل جامعة واحدة حكومية وأهلية تؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بمقدار (2.694) وجاءت هذه النتيجة مطابقة لفرضية البحث الثالثة، ويكمِّن السبب وراء ذلك في التدابير والإجراءات التي وضعتها الوزارة في السنوات الأخيرة لم تأخذ مسارها الصحيح في رفع قيمة مؤشر التنمية البشرية

جدول رقم (4)

نتائج تقدير أثر المتغيرات المفسرة في مؤشر التنمية البشرية في العراق

المتغيرات المفسرة				المتغير المعتمد
عدد الجامعات الحكومية والأهلية b_3	معدل الالتحاق بالتعليم العالي b_2	الإنفاق على التعليم العالي % من GDP b_1	الثابت b_0	
2.694 (108.390)	(-2.038) (-111.768)	(-0.159-) (-5.647-)	-	مؤشر التنمية البشرية
$F = 9778.875$ $R-Sq= 79.1\%$				

الجدول: من إعداد الباحثة

وتشير القوة التفسيرية للنموذج إلى أن المتغيرات المستخدمة تفسر (79.1%) من التغييرات الحاصلة في مؤشر التنمية البشرية في العراق، أما النسبة المتبقية البالغة (21.9%) فتعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج، كما تشير قيمة (F) المحسوبة بأنها معنوية وهي أكبر من القيمة الجدولية، وفيما يتعلق بقيمة (t) المحتسبة لمتغيرين الأول والثاني فإنها أقل من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.72) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (20) $n-k-1=20$ معنى ذلك عدم وجود علاقة بين المتغيرين المستقلين الأول والثاني مع المتغير المعتمد أي عدم معنوية المعلمة المقدرة أَمَّا (t) المحتسبة والبالغة (108.390) لمتغير الثالث فإنها أكبر من (t) الجدولية البالغة (1.72) عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية (20) $n-k-1=20$ دلالة على وجود علاقة بين عدد الجامعات الحكومية والأهلية والتنمية البشرية ذات معنوية مرتفعة. وفيما يتعلق بقيمة درين واتسون والبالغة (1.2398) والواقعة ضمن (du) (1.67) و (dL) (0.998) عند درجة حرية (n-k-1=20)

(4) أكبر من $D.W$ من $dL-4$ معنى ذلك أن في النموذج ارتباط ذاتي سلبي

الاستنتاجات والمقترنات

١. الاستنتاجات:

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

١. يُعد الإنفاق العام على التعليم العالي من أهم الأدوات المستخدمة في التنمية البشرية فضلاً عن أوجه الإنفاق الأخرى، وقد تطورت وتقدمت العديد من الدول وحققت نتائج مرتفعة في مؤشر التنمية البشرية من خلال زيادة الإنفاق العام على التعليم العالي والاستخدام الكفوء لهذه الأموال.
٢. مؤشر التنمية البشرية من أهم المؤشرات العالمية التي تفاص فيها مدى تطور وتقدم المجتمعات والدول وهذا المؤشر يركز على الإنسان باعتباره أداة وهدف ومحور التنمية.
٣. عند إجراء تحليل واختبار اثر متغيرات البحث (الإنفاق العام على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الالتحاق، عدد الجامعات الحكومية والأهلية) على التنمية البشرية كانت النتائج كالتالي:
المتغيران الأول والثاني تأثيرهما سلبي وبمعنى منخفضة، أما المتغير الثالث فإنَّ تأثيره إيجابي ذات معنوية مرتفعة.

٣. بناءً على نتائج البحث فإن تأثير الإنفاق العام على التعليم العالي في التنمية البشرية كان ذات تأثير سلبي في العراق، وهو عكس النظرية الاقتصادية الذي يوضح أنَّ لهذا المتغير تأثيراً إيجابياً ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي من خلال كون أنَّ معظم هذا الإنفاق كان يذهب في أوجه إنفاق غير صحيحة ونفقات تشغيلية وإدارية يشوبها الكثير من أوجه القصور.

٢. المقترنات:

بناءً على النتائج العملية والاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من المقترنات وكالآتي:

١. وضع خطط التنمية البشرية على المدى القصير والمتوسط والطويل كما توضع خطط التنمية الاقتصادية ونسب النمو الاقتصادي وتحدد أهداف سنوية للوصول إلى مقدار معين من مؤشر التنمية البشرية بالنسبة للعراق.

٢. لأجل أن تكون السياسة العلمية ناجحة وتحقق للعراق الإصلاح والتقدم لابد للدولة العراقية الاهتمام بحاجات الجامعات وبقية المراكز البحث العلمي وتوفير التخصصات المالية اللازمة والتي تصب حقيقة في تنمية وتطوير الإنسان.

٣. لابد من ربط برامج وأهداف التعليم العالي والبحث العلمي بخطط التنمية الوطنية التي يضعها الخبراء الاستراتيجيين في مختلف الاختصاصات وهذا ممكن إذا تم رفع مستويات التعليم العالي والبحث العلمي إلى مستوى النطور العلمي والتكنولوجي العالمي بعد أن استطاع المجتمع العراقي إعادة بناء البنى التحتية للتصنيع المدنى التي تساعده على أمكانية استقبال تكنولوجية الدول المتقدمة واستثمارها وفق حاجة البلد.

٤. إعادة تخصيص بنود الإنفاق بما يتلاءم مع أهداف التعليم الجامعي مع إعادة النظر في التخصصات الغير مرغوب بها، فضلاً عن زيادة النفقات الرأسمالية.

٥. معالجة ظاهرة الفساد من خلال تهيئة بيئة قانونية وتشريعية ومالية بالاعتبار ان الفساد الراداري يؤدي إلى استنزاف الموارد البشرية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة خاصة في العراق.

المصادر

أولاً: العربية

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (2012-2002).
٢. الوقائع العراقية، إعداد متفرقة، قانون الموازنة الفيدرالية لسنة المالية (2008-2013).
٣. تقارير التنمية البشرية (1990-2014)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية www.undp.org
٤. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنوات (2005-2009).
٥. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، تقرير التعليم الجامعي والتقني في العراق للعام الدراسي (2009/2010-2011/2012).
٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقرير الناتج المحلي الإجمالي في العراق لسنوات (2008-2014).
٧. وزارة التخطيط وبيت الحكم، التقرير الوطني للتنمية البشرية، شباب العراق تحديات وفرص، ط ١، 2014.
٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الإعلام والعلاقات، التعليم العالي والبحث العلمي في العراق أرقام وحقائق انجازات ثلاثة سنوات (2011-2012-2013)، 2014.
٩. احمد، داود عبد الجبار، 2010، دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الإنسانية (الاستثمار في التعليم الجامعي والعلمي نموذجاً مختاراً) حالة دراسية العراق لمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٠. البكاء، طاهر، 2006، العقل العراقي في محيط مضطرب "رسالتي في إصلاح التعليم العالي في العراق والارتقاء به" ، بحث مقدم إلى جامعة هارفرد، كامبريدج، الولايات المتحدة الأمريكية، http://www.kitabat.com/albkaa_01.pdf
١١. العبيدي، غادة علي سعيد، 2012 ، قرارات وزارة التعليم العالي الخاصة بالطلبة الراسبين وانعكاساتها على المستوى العلمي والاجتماعي دراسة تحليلية ميدانية _ جامعة الموصل نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل.
١٢. الزبيدي، حسن لطيف كاظم، السعدون، عاطف لافي مرزوق، 2007، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور ، متوفر على hasanlz.com

١٣. جريو، داخل حسن، ٢٠٠٤، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الإصلاح، مجلة المجمع العلمي العراقي، (٥١)، عدد(١)
١٤. داوي، مهدي صالح، ٢٠٠٨، التنمية البشرية الرؤية وآفاق التجربة العراقية، المدى، آراء وأفكار، عدد(١٣٣٦).
١٥. هادي، رياض عزيز، ٢٠١٠، الجامعات(النشأة والتطور - الحرية الأكاديمية- الاستقلالية)، مركز التطوير والتعليم المستمر، مجلد(٢)، عدد(٢)، العراق.

ثانياً: الأجنبية

1. Baldacci, emanuele, et.al, 2004, Social spending, human capital, and growth in developing countries : implication for achieving the MDGs, IMF, working papers, papers.ssrn.com.
2. Human Development Report, (2004), UNDP.
3. Majeed, sawsan skakir, 2010, Impact of crises on scientific and research activities of faculty members a comparative study (Iraq Jordan), , research presented at the arab regional conference on higher education, Cairo, Egypt.
4. Ministry Of Planning and Development Cooperation And Baytal Hikma, 2008, National Report on The Status of Human Development, Republic of Iraq.
5. Soubbotina, tatyana P, Sheram, Katherine A, 2000, Beyond economic growth meeting the challenges of global development, WBI, learning resources series, IMF, working paper.